

النائب يوسف:

جلسات الوطني
غير قانونية



07 <<<

لجنة الداخلية
تناقش الوضع
الأمني في
القطاع مع
قادة الأجهزة
الأمنية

07 <<<

خلال وقفة تضامنية لأهالي المختطفين بساحة التشريعي د.بحر يدعو السلطات المصرية للعمل على تحرير المختطفين الأربعة بأقصى سرعة

06 <<<



التشريعي ..

يعقد جلسة خاصة لمناقشة أزمة
الكهرباء في غزة

5-4 <<<

وفد برلماني يزور بلدية
غزة ويناقش أوضاع
المدينة

02 <<<

اللجنة الاقتصادية

تستمع لرئيس
هيئة البترول

عقدت اللجنة الاقتصادية في
المجلس التشريعي مؤخرًا جلسة
استماع لرئيس الهيئة العامة
للبنترول أحمد الشنطي بمقر
المجلس بغزة، بحضور رئيس اللجنة
الاقتصادية النائب عاطف عدوان،
وكل من النواب سالم سلامة، أحمد
أبو حلبية، ومروان أبو راس.

07 <<<

لجنة التربية ..

تستمع لوكيل وزارة الأوقاف حول
استعدادات موسم الحج

06 <<<

لجنة الداخلية وسلطة المياه
توصيان بتوفير مصادر جديدة
للمياه

03 <<<

دعا الكل الفلسطيني للتصدي لهذا النهج الخطير

د. بحر: خطوات عباس الانفرادية لإعادة تشكيل مؤسسات المنظمة فاقدة للشرعية وتدمير للوحدة الوطنية

وتساءل عما إذا كان السيد سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني يملك رقما دقيقا وإحصائية موثقة لعدد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني أم لا، مؤكدا أن السيد الزعنون لا يملك إجابة على هذا السؤال ولا يعرف عدد أعضاء المجلس الوطني، وهو ما يجعل عقد أي اجتماع للمجلس الوطني خلال المرحلة القادمة أمرا غير قانوني على الإطلاق.

ودعا القوى والفصائل والشخصيات الوطنية والمجتمعية الفلسطينية لعدم التورط والوقوع في شرك وحائل المصيدة والمسرحية المكشوفة التي يعدّها عباس، والعمل على التصدي لهذا النهج الخطير الذي يستهدف تدمير حاضر ومستقبل شعبنا وقضيته الوطنية، وتصفية قضية اللاجئين، وتأجيج نوازع ومشاعر التوتر والعداء والبغضاء في أوساط شعبنا.

وإصدار مرسوم بانعقاد المجلس التشريعي كي يؤدي دوره الوطني ويزاول واجباته البرلمانية بشكل موحد في الضفة والقطاع. وأوضح بحر أن هذه الخطوات تتجاهل بشكل كامل دور فلسطينيي الشتات، وتلغي دورهم وجهدهم وفعاليتهم الوطنية، وتشكل تصفية عملية لقضية اللاجئين.

وأكد بحر أن هذه الخطوات فاقدة للشرعية القانونية فوق كونها فاقدة للشرعية السياسية والوطنية، لأن المجلس الوطني الفلسطيني أضحي إطارا غير قانوني بالنظر إلى أن المادة الثامنة من النظام الأساسي للمنظمة تحدد مدة عمل المجلس الوطني بثلاث سنوات، مشيرا إلى أن المجلس الوطني ألغى من حساباته هذه المادة وبات يسير على غير هدى زمني، ما يجعل منه إطارا غير شرعي بالمعنى القانوني.



هذه الخطوات الضارة لجهة العمل على تحقيق الشفافية والشفرة الوطنية وأعمال النهج الديمقراطي والمبدأ التوافقي الجمعي في بناء مؤسسات المنظمة كي تكون ممثلة بحق لكافة قوى وأطياف وشرائع شعبنا الفلسطيني.

ولفت بحر إلى أن المستفيد من هذه الخطوات هو الاحتلال الصهيوني الذي يلعب على وتر الانقسام في أوساط شعبنا ومجتمعنا الفلسطيني، داعيا عباس إلى اتخاذ خطوات عملية حقيقية تصب في مصلحة شعبنا، وفي مقدمتها عقد الإطار القيادي للمنظمة، وفتح حوار وطني حقيقي يقود باتجاه تشكيل حكومة وحدة وطنية وحل الأزمات والمشكلات الوطنية، وعلى رأسها أزمات قطاع غزة، ورسم استراتيجية وطنية مشتركة لمواجهة التحديات والمخططات الصهيونية،

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن الخطوات الأخيرة التي قام بها السيد محمود عباس عبر تقديم استقالته وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تشكل مسرحية مفضوحة الأهداف، مشددا على أن عباس يعمل على إعادة تشكيل مؤسسات المنظمة وفق مقاسات الولاء له بغرض تعزيز مكانته والتخلص من خصومه وتكريس استفراده بالقرار السياسي.

وأشار بحر في بيان صحفي صدر عنه مؤخرا إلى أن هذه الخطوات فاقدة للشرعية السياسية والوطنية وتشكل أصدق تعبير عن نهج التفرد الذي أدمنه عباس وتعتبر انقلابا على اتفاق المصالحة الوطنية وتكريسا للانقسام وتدميرا للوحدة الوطنية والتوافق الوطني، داعيا عباس إلى التراجع عن

لدى زيارة نواب التشريعي للبلدية ..

نقدر جهود بلدية غزة ونطالبها بتفهم الأوضاع الصعبة التي يعيشها المواطنون

مشيرا إلى أن الظروف العامة التي يمر بها القطاع تحتاج إلى إجراءات استثنائية.

من ناحيته دعا مقرر لجنة الداخلية والحكم المحلي النائب مروان أبو راس إلى تطبيق القانون بشكل عادل بين جميع فئات المجتمع وعدم التمييز بين المواطنين، وأكد أن لجنة الداخلية والحكم المحلي ستقوم بإرسال تساؤلات مكتوبة للبلدية للإجابة عليها، وذلك في إطار متابعة شئون البلديات واعداد تقرير شامل عنها.

بدوره أشار رئيس بلدية غزة نزار حجازي إلى أن البسطات العشوائية في منطقة كورنيش غزة انتشرت بشكل كبير جدا في الآونة الأخيرة، ما اضطر البلدية للقيام بالعديد من الإجراءات من أجل تنظيم هذا الأمر والمحافظة على نظافة المكان وخصوصيته بالنسبة للمواطنين.

وأكد حجازي أن البلدية هي مؤسسة خدمتية تقوم بالتعامل مع المواطنين بطريقة منهجية ومعروفة، ونوه إلى أن البلدية اتخذت الكثير من الإجراءات الاستثنائية مراعاة للجمهور وللتخفيف عن المواطنين من أصحاب البيوت المهدومة والحالات الاقتصادية الصعبة.



المواطنين، وأن يعمل المجلس البلدي على مراجعة بعض القوانين المتعلقة بالجباية بما يتيح بعض الليونة والمرونة في التعامل مع الحالات الإنسانية والاقتصادية الصعبة،

مؤخرا في أحد أحياء المدينة. وطالب بحر رئيس بلدية غزة وأعضاء المجلس البلدي بضرورة أن تتفهم البلدية الأوضاع المعيشية الصعبة التي يمر بها

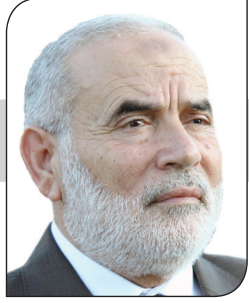
الأخيرتين المتعلقتان بالبلدية وهما حادثة المواطن محمد أبو عاصي صاحب بسطة "روتس الغلاية" وحادثة الاعتداء على موظف بلدية غزة حسام بدوان والتي وقعت

قال الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة: "إن المجلس التشريعي يشكر الجهود التي تقوم بها بلدية غزة في إطار تنظيم وترتيب المدينة، ومع ذلك نحن نطالب البلدية في غزة وكل بلديات القطاع بتفهم الأوضاع الصعبة التي يعيشها المواطنون نتيجة الحصار الخانق والتصفيق".

وأكد بحر خلال الزيارة التي قام بها على رأس وفد من نواب المجلس التشريعي لبلدية غزة، على جهود بلدية غزة في خدمة المجتمع المحلي، وتطوير المرافق العامة، والقيام بجهود الإغاثة في الأزمات والكوارث الطبيعية وغيرها من الأزمات، منوها إلى أن ذلك يدل على وعي وحرص البلدية تجاه القيام بواجباتها.

وأضاف بحر: "في ظل الظروف الصعبة والحصار والمضايقات التي تواجه أبناء شعبنا في قطاع غزة، ورغم قلة الإمكانيات، فإن البلدية تحاول القيام بواجباتها ومسؤولياتها تجاه المحافظة على نظافة المدينة وتقديم الخدمات المتعددة للمواطنين".

وأكد بأن لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي على اطلاع بتفاصيل الحادثتين



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

وطني وتنفيذية بمقاسات عباسية

إن المتتبع لمجريات الأحداث على الساحة الفلسطينية يدرك بما لا يدع مجالا للشك أن حركة فتح تشق طريقها نحو الانفصال التام وإدامة الانقسام بين شقي الوطن الفلسطيني، فها هو السيد محمود عباس وقيادة حركة فتح يستحثون الخطى نحو قطع كل العلائق والروابط الوطنية، ويستعجلون فرض الوقائع السياسية والوطنية من أجل استكمال ذبح الوطن الفلسطيني والاستفراد بحكم الضفة الغربية الخاضعة أصلاً لسيطرة الاحتلال، والدفع باتجاه تشديد الحصار على قطاع غزة وأهله الصامدين.

ومن دون شك فإن سعي السيد عباس وحركة فتح لإعادة تشكيل وهيكلية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير يشكل خطوة متقدمة باتجاه الانتقام من الخصوم داخل المنظمة وعلى المستوى الفتحاوي الداخلي من جهة، وعلى المستوى الوطني العام من جهة أخرى، فضلاً عن تعميق الأزمة الفلسطينية الداخلية ودفعها نحو مسارات فوضوية ومتاهات لا حصر لها بما يخدم الأهداف والأجندة الخاصة للسيد عباس، التي لا تؤمن بقيم الوحدة والوفاق والشراسة الوطنية ولا تتماهى إلا مع شروط وإملاءات ومتطلبات الاحتلال.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نرى في نوايا وإجراءات السيد عباس وحركة فتح لإعادة تشكيل اللجنة التنفيذية للمنظمة محاولة لطي ملف الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإنهاء مسيرة المصالحة الداخلية وتأييد الانقسام، والقضاء على أي بارقة أمل في تحقيق التوافق الوطني عبر إغلاق ملف منظمة التحرير، التي تم التوافق عبر كافة التفاهات الوطنية واتفاقات المصالحة الفلسطينية على إعادة بنائها وتفعيلها وإشراك كافة قوى وفئات وأطياف شعبنا فيها، كي تصبح بحق الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، في الداخل والشتات.

ولعل من السذاجة بمكان أن يعتقد البعض صحة بعض التسريبات المضللة التي تصدر عن السيد عباس، والتي تتحدث عن نيته الاستقالة وجهده المحموم لإعادة تجديد شرعيته المتأكل، لأن الجنوح نحو الإصلاح والرغبة في تصحيح الحال والمسار يقتضي الانحياز نحو القيم والمبادئ الوطنية، والحرص على تطبيق كافة اتفاقات المصالحة بملفاتها المختلفة والتكاتف المشترك لمواجهة التحديات التي يفرضها الاحتلال وسياساته العنصرية وإجراءاته القمعية، بدلاً من خطواته الراهنة التي تطعن شعبنا وقضيتنا في العمق والصميم وتدفعه نحو مزيد من التشظي والتفتت وتعيده عشرات السنين إلى الوراء.

ما الذي يمنع السيد عباس وحركة فتح من عقد الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير بهدف بحث كافة القضايا والأزمات والتحديات الوطنية، وفي مقدمتها الإجراءات الخاصة بإعادة تشكيل المنظمة عبر آليات الانتخاب أو التوافق الوطني، وسبل تفعيل حكومة التوافق الوطني وتحملها لمسؤولياتها الوطنية، قبل المبادرة بعقد المجلس الوطني المغيب عن المشهد السياسي والوطني منذ حوالي عقدين من الزمن؟!

إن أجندات الفهم السياسي تقطع يقيناً بأن السيد عباس ماضٍ في مخططاته الانفصالية وسياساته الاقصائية النافية لكل أشكال الوحدة والتوافق الوطني، وأن حديثه وقيادته فتح عن دعوة حماس لحضور جلسات المجلس الوطني تدور في فلك استعراضي دعائي بحث، ولا يقصد منها سوى الخداع والتضليل ليس أكثر.

لكن الأخطر لا يكمن في مجرد عقد جلسات المجلس الوطني وإعادة تشكيل اللجنة التنفيذية للمنظمة حسب مقاسات السيد عباس، وإنما فيما يتوقع أن ينجم عن ذلك من تبعات وتداعيات على الصعيد الفلسطيني الداخلي.

ولئن كان التهويد والاستيطان الصهيوني في القدس والضفة الغربية قد قطع شوطاً كبيراً خلال المرحلة الماضية، فإن المرحلة القادمة سوف تشهد هجمة صهيونية مسعورة قد تبلغ درجة الحسم في وجه الوجود الفلسطيني في ظل الانهيارات الوطنية التي يتسبب بها السيد عباس وحركة فتح، ما يتطلب وقفة فلسطينية جادة وموحدة في وجه النهج الخطير الذي يقوده عباس وفتح، وتصدياً لهذا السلوك المنحرف الذي يقود الوضع الفلسطيني نحو الهاوية.

إن كل القوى والفصائل والشخصيات والمنظمات والشرائح الوطنية الفلسطينية مطالبة اليوم بتحمل مسؤولياتها التاريخية تجاه النهج الكارثي للسيد عباس وحركة فتح، والعمل على إفشال عقد جلسات المجلس الوطني، وإجبار عباس وفتح على تطبيق اتفاقات المصالحة الوطنية والتوافق الوطني والنزول عند المصالح الوطنية العليا لشعبنا وقضيتنا.

وختاماً.. فإن نؤكد أن المستقبل لشعبنا وقضيتنا، وأن كل الخطوات والإجراءات التي تستهدف المساس بشعبنا ومصالحنا الوطنية سوف تتحطم على صخرة صمود شعبنا ومقاومتنا بإذن الله.

"فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض"

"والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون"

خلال ورشة عقدتها لجنة الداخلية وسلطة المياه توصية بتوفير مصادر جديدة للمياه في القطاع



ووضع تسعيرة للمياه التي يتم انتاجها من خلال ابار المياه التجارية بحيث تراعي التكلفة الحقيقية للإنتاج ونقل المياه للمزارع بهدف تقنين وترشيد استهلاك المياه، وضرورة وجود سياسات واضحة من قبل وزارة الزراعة في ظل ندرة مصادر المياه الجوفية.

كما أوصى الحضور بالإسراع في توفير مصادر جديدة في قطاع غزة من خلال إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة والتوقف عن استنزاف الخزان الجوفي الساحلي، وتشكيل لجنة من وزارة الحكم المحلي ووزارة الزراعة وسلطة المياه وسلطة جودة البيئة ووزارة المالية لدراسة التوصيات ووضع تصور عملي لمواجهة المشكلة.

الأرض في القطاع والشريحة أصلاً بشكل عام. وقدرت سلطة المياه خلال مداخلتها عدد آبار المياه التجارية لأغراض زراعية جنوب القطاع بحوالي 19 بئر، وأن أكثر من 95% منها غير مرخصة، محذرة من استمرار الضخ الجائر الذي تسببه الآبار والذي يؤدي إلى هبوط مستويات المياه الجوفية بشكل متسارع، كما لفتت سلطة المياه إلى عدم وجود سياسة واضحة لدى وزارة الزراعة بخصوص تنظيم ومراقبة القطاع الزراعي. وأشارت سلطة المياه إلى أن مصادر المياه الجوفية بالخزان الجوفي الساحلي في الجنوب تكاد تكون معدومة. واوصى الحضور في نهاية الورشة بضرورة وجود مراقبة ومحاسبة من قبل سلطة المياه

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي بالتعاون مع سلطة المياه ورشة عمل حول آبار المياه التجارية للأغراض الزراعية المنتشرة جنوب قطاع غزة، وذلك بمقر المجلس بغزة بحضور النائب مروان أبو راس مقرر لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي، وبمشاركة نائب رئيس سلطة المياه، وممثلين عن وزارة الحكم المحلي، ووزارة الزراعة وسلطة جودة البيئة والبلديات، وعدد من المختصين والخبراء. وبين النائب أبو راس أن الورشة تهدف للحد من استنزاف المياه الجوفية والحفاظ على المخزون المائي جنوب القطاع، ومشاركة جهود الجميع في الحد من ظاهرة الآبار العشوائية التي تستنزف كميات المياه المتوفرة في جوف

لجنة التربية تستمع لوكيل وزارة الاوقاف حول الاستعدادات لموسم الحج



الوزارة لضمان الشفافية المطلقة وهي مكلفة بتحديد أصحاب الحق لأداء فريضة الحج لهذا العام حسب الرقم التسلسلي والمعايير التي وضعتها الوزارة حسب الأصول. وأكد الصيغي أن الموعد المتوقع لمغادرة الحج إلى الديار الحجازية يتراوح بين 7 إلى 8 من الشهر القادم عبر معبر رفح البري، وفيما يتعلق بعدد الحجاء أوضح الصيغي أن نسبة حجاء فلسطين في العام الحالي هي نفس نسبة العام السابق نظراً لأعمال البناء والتوسعة التي تجريها السلطات السعودية في الحرم المكي.

وأشار الصيغي إلى الجهود التي بذلتها الوزارة في تخفيض رسوم الحج لهذا العام وتوفير السكن المناسب للحجاج في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة وإبرام عقد الطيران وتأمين المواصلات لنقل الحجاء من مقرات اقامتهم الي حيث بيت الله الحرام بواسطة حافلات مناسبة وحديثة، إضافة إلى إعداد وتجهيز طواقم البعثة الإدارية والإعلامية والوعاظ والمرشدين الذين سيرافقون الحجاء منذ اللحظة الأولى لخروجهم لأداء مناسك الحج. وفيما يتعلق باختيار الحجاء أوضح الصيغي أن هناك لجنة تم تشكيلها مؤخراً وهي منبثقة عن

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي جلسة استماع لوكيل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية د. حسن الصيغي للوقوف عن كثب على استعدادات الوزارة لموسم الحج الحالي، وترأس الجلسة رئيس اللجنة النائب عبد الرحمن الجمل وحضرها النواب خميس النجار، محمد شهاب، سالم سلامة، ويحيى العبادسة.

وتساءل رئيس اللجنة النائب الجمل عن طبيعة استعداد الوزارة لأداء فريضة الحج، والإجراءات التي اتخذتها الوزارة بهدف التخفيف عن كاهل حجاج بيت الله الحرام على صعيد السفر والإقامة والخدمة المقدمة لهم أثناء تواجدهم في المملكة العربية السعودية.

بدوره استعرض وكيل الوزارة الإجراءات والترتيبات التي اتخذتها الوزارة لإتمام أداء الفريضة لهذا العام موضحاً استعداد وزارته لبذل كل الجهود اللازمة من أجل التخفيف عن كاهل الحجاء وخدمتهم، ومبيناً أنه عاد مؤخراً من المملكة العربية السعودية بعد الانتهاء من الإجراءات المطلوبة كافة ووضع اللامسات الأخيرة على الترتيبات النهائية التي أشرفت عليها الوزارة.

المجلس التشريعي يعقد جلسة

د. بحر: استمرار الحصار ومنع الاعمار وانقطاع الكهرباء قنبلة موقوتة ستنفجر بوجه الاحتلال



مداخلات النواب

لجنة تحقيق برلمانية لمتابعة تجاوزات السلطة بما في ذلك دورها في أزمة الكهرباء وإحالة هذا الملف للسيد النائب العام وذلك لمحاكمة المجرمين المسؤولين عن هذه الجرائم. ودعا لإعادة النظر في عقد شركة توليد الكهرباء لما فيه من ظلم مركب ومستمر بحق المواطن الفلسطيني في القطاع، مطالبا بتكليف الجهات التنفيذية لوضع خطة ممنهجة لمتابعة هذه المشكلة، ووضع الحلول المقترحة لها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذها.

مسئولية الحكومة

من ناحيته ذكر النائب سالم سلامة بأن من مسؤولية الحكومة توليد الكهرباء وإنتاجها وتوزيعها على المواطنين، منوهاً لأن متوسط إنتاج المحطة لم يتجاوز 50 ميجاوات أي ثلث ما كان مخطط لها أن تنتجه.

وأعرب النائب سلامة عن اعتقاده بأن إقامة المحطة كان خطأ من الناحية الاقتصادية نظراً لارتفاع تكلفتها العالية، متسائلاً عن كيفية إعفاء شركة توليد الكهرباء من مسؤولية توفير الوقود اللازم لتشغيل المحطة؟ وكيف تلتزم الحكومة بذلك؟؟ مؤكداً بأن هذا فساد إداري ومالي.

وطالب بعدم فرض ضرائب على الوقود الوارد لإنتاج محطة الكهرباء، داعياً لدراسة مقترح



حاجة متزايدة

بدوره ذكر النائب محمد فرج الغول أن نسبة احتياج القطاع من التيار الكهربائي تزداد بفعل الزيارة الطبيعية في عدد السكان، ونتيجة لموجات الحر الشديد التي تعانيتها البلاد وعليها أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار، مضيفاً أنه يجب اعتبار هذا التقرير وثيقة رسمية صادرة عن المجلس، وترجمته وإرساله لكل الجهات المعنية للضغط على الاحتلال والسلطة لإيقاف هذه الجرائم التي تمارس بحق أهلنا في القطاع.

وأضاف أن ما تمارسه السلطة بالتنسيق الأمني مع الاحتلال يعد جريمة واضحة وانتهاك صارخ للقوانين الدولية والمحلية، مطالباً بتشكيل

عقد المجلس التشريعي الفلسطيني جلسة لمناقشة أزمة الكهرباء في قطاع غزة، وأقر المجلس بالإجماع التقرير المقدمة من لجنتي الرقابة العامة وحقوق الإنسان، والاقتصادية، حول الأزمة. وافتتح الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الجلسة موجهاً التحية للأسير البطل محمد علان الذي كسر عنجهية الاحتلال وأجبر محاكم الاحتلال على التراجع عن قراراتها السابقة بشأن الاعتقال الإداري وقانونهم البائس بشأن التغذية القسرية وهي خطوة على طريق إلغاء الاعتقال الإداري والتغذية القسرية إلى الأبد.

وقال: "وفي إطار متابعتنا في المجلس التشريعي لما يعانيه شعبنا جراء مشكلة الكهرباء على كافة المستويات والقطاعات، والتي بدأت منذ اللحظة الأولى للأزمة، وتحقيقاً لرغبة أبناء شعبنا في ملاحقة المفسدين الذين تسببوا في هذه المعاناة لشعبنا الصامد المرابط، فقد وضع المجلس ضمن أولوياته للمرحلة القادمة تكريس دوره الرقابي على عدد من ملفات الفساد التي أجرى المجلس السابق تحقيقات بشأنها لكن دون محاسبة أي من المتورطين في هذه الملفات".

وأكد بحر أن مشكلة الكهرباء التي يعاني منها أبناء شعبنا لأكثر من عشر سنوات هي نتاج لأعمال فاسدة قام بها عدد من المتنفذين من رجالات السلطة بعضهم خارج الوطن، وعدد منهم موجود هنا داخل فلسطين، مشدداً على ضرورة محاسبتهم عن كافة الأضرار التي وقعت بأبناء شعبنا من اطفال وشيوخ ونساء ومرافق اقتصادية وغيره من الأضرار الناتجة عن إمعان حكومات رام الله المتتالية وبالتعاون مع رئاسة السلطة بوقف ضخ الوقود الصناعي لمحطة التوليد في قطاع غزة.

وأشار إلى أن المسؤولية تقع في المقام الأول على الاحتلال الإسرائيلي بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني، وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة التي تلزم سلطات الاحتلال بتوفير السلع والخدمات الأساسية للسكان المدنيين، داعياً المجتمع الدولي للضغط على سلطات الاحتلال للتوقف عن انتهاكات حقوق الإنسان والقيام بواجباتها التي يفرضها القانون الدولي الإنساني عليها للوفاء باحتياجات السكان المدنيين المحميين بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وحذر من أن استمرار الحصار ومنع الاعمار وانقطاع التيار الكهربائي هو قنبلة موقوتة لن تنفجر إلا باتجاه واحد وهو الاحتلال الصهيوني.

كما حمل عباس وحكومة الحمد الله المسؤولية عن استمرار أزمة الكهرباء الناتجة عن عدم توفر ارادة سياسية لحل أزمة توريد الوقود للمحطة أو السعي لتوفير بديل لتوليد الطاقة مثل استخدام الغاز بدل الوقود الصناعي الذي يستخدمه الاحتلال كأداة للابتزاز السياسي وتشديد الحصار على قطاع غزة، محذراً من العواقب الوخيمة الناتجة عن ممارسات السلطة غير المسؤولة بحق أبناء شعبنا في القطاع الصامد.

كما دعا أبناء شعبنا إلى تفهم حقيقة أزمة الكهرباء بكافة تفاصيلها وخلفياتها وأبعادها، وتقدير الظروف الدقيقة والحساسية التي نمر بها جراء اشتداد وطأة الحصار، وأعلن أن المجلس التشريعي بصدد الإعداد لمشروع قانون لتنظيم قطاع الكهرباء يشمل إنشاء صندوق خاص من أجل خلق حالة من التكافل والتضامن بين أبناء شعبنا وخاصة الفقراء منهم.

تقرير لجنة الرقابة

بدوره استعرض النائب يحيى العبادسة تقرير لجنتي الرقابة، والاقتصادية حول أزمة الكهرباء في قطاع غزة، مؤكداً أن مسؤولية توفير الكهرباء في مناطق السلطة الفلسطينية تقع على كاهل الرئاسة والحكومة الفلسطينية، ومن أجل ذلك أنشأت الحكومة جسماً إدارياً يديره، سمي بسلطة الطاقة والموارد الطبيعية، التي هي سلطة واحدة في الضفة والقطاع، ويرأسها السيد عمر كتانة وينوب عنه في غزة السيد فتحي الشيخ خليل.

وأشار إلى أن احتياج القطاع الآن من الكهرباء يقارب (450) ميجاوات، ومن المتوقع أن يصل مع حلول العام 2020م إلى (614) ميجاوات، وعلى الرغم من تضاعف حاجة القطاع للطاقة من العام 2006م حتى الآن بقيت الكميات التي تصل إليه ثابتة عند 200 ميجاوات إلى حد ما، مما يشير إلى وجود عجز تزيد نسبته عن 45%.

التوصيات

وأوصى العبادسة خلال تقريره بضرورة تعديل العقود والاتفاقيات المبرمة مع شركة التوليد بما يحقق الانسجام مع القوانين الفلسطينية وبما يلزم المحطة بتوفير الوقود بأسعار مناسبة.

والعمل على زيادة مصادر الطاقة في القطاع وتنوعها، وذلك عن طريق توسعة محطة الكهرباء وتشجيع الاستثمار في مجال مشاريع الطاقة النظيفة، والتوسع في كميات الطاقة المدخلة من الاحتلال أو الجانب المصري.

كما أوصى التقرير بضرورة مطالبة السلطة بتسهيل إدخال مواد الصيانة إلى قطاع الكهرباء، ووقف سياسة العقاب الجماعي والابتزاز الذي تستخدمه السلطة ضد أبناء الشعب الفلسطيني في القطاع.

وتبني العمل بالعدادات الذكية وصولاً إلى التحكم الكامل في الشبكة، والاستعانة بالعدادات مسبقة الدفع.

للمناقشة أزمة الكهرباء

العبادة: احتياج القطاع من الكهرباء (450) ميجاوات والعجز تزيد نسبته عن 45%.



أقرب السبل لحل كل أزماتنا بما فيها أزمة الكهرباء، مضيفا ليس أدل على ذلك من أن المفاوضات غير المباشرة الجارية اليوم في الداخل والخارج وضعت أزمة الكهرباء على الطاولة لتناقشها إذ أن الاحتلال



متخوف لما وصلت إليه المقاومة من مستوى توازن الردع بعد توازن الرد. وقال الأسطل: "أن مزيداً من تطوير قدرات وأساليب المقاومة سيركع الاحتلال وأذنا به سيركعون مع ركوعه هذا أهم شيء للخلاص من الاحتلال وإفرازاته التي تصطنع الأزمات للقطاع وأهله". وختم الأسطل مداخلة بالقول: "عن حسبي في النهاية التذكير بأن الله أخرجنا بهذا الدين من الظلمات إلى النور، فإن قطعوا الكهرباء فنورنا بإيماننا".



إيصاله للجهات الممولة والمناحة لتري فساد السلطة". وطالب الحية باختصار التقرير والوقوف على الأسباب المباشرة للأزمة مع تسليط الضوء على الحلول حتى يتسنى لكل مواطن معرفة الحقائق، داعياً للتركيز على مسؤولية السلطة عن الأزمة بشكل مباشر، منوها لأنها أي السلطة تعتبر غزوة للجباية فقط منوها لأنها تأخذ 10 مليون دولار من الاتحاد الأوروبي بدل وقود للمحطة، مبيناً أن السلطة تجبي دولاراً واحداً عن كل لتر وقود يدخل غزوة على الرغم من كونها تستلم ثمنه كاملاً من الاتحاد الأوروبي.

تطوير المقاومة

أما النائب الدكتور يونس الأسطل فقد دعا لتطوير المقاومة والاستمرار في الإعداد معتبراً ذلك هو من

واستنزافها، واصفا إياهم بالأصوات النشاز. ودعا أبو راس الجهات الشرعية لإصدار فتوى تحرم سرقة الكهرباء، تلك العادة البغيضة التي تتبعها فئة قليلة من المواطنين، مطالباً بإضافة بند على التقرير يوضح مسؤولية السلطة في رام الله عن تعطيل إدخال الأجهزة المطلوبة للشركة والمحطة لتحسين أدائها ومنها ما بات يعرف بـ (عداد الدفع المسبق).



سلطة جباية

من جانبه دعا النائب خليل الحية لاستثمار التقرير قائلاً: "لا شك أن التقرير يكشف حقائق ومعلومات كبيرة ومهمة للغاية وعلينا استثماره وتوزيعه على جميع المؤسسات الحقوقية المحلية والأجنبية وكذلك



حول إنشاء محطة توليد داخل الأراضي المصرية تجنباً لاعتداء الاحتلال عليها، منوها لضرورة توقف الشركة عن محاولاتها الرامية لرفع سعر الكهرباء وذلك مراعاة لظروف المواطنين القاسية.

تأمين المحطة

أما النائب مروان أبو راس فقد اقترح إرفاق صورة عن عقود الشركة مع التقرير ليصبح أكثر قوة، بالإضافة لضرورة تأمين محطة التوليد لتصبح محطة فلسطينية بالكامل وإلغاء جميع العقود الظالمة المستنزفة لأموال الشعب الفلسطيني.

وأعرب أبو راس عن قناعته بأن هناك مؤامرة على الشعب في غزوة ويجب وضع خطة لسحب البساط من تحت أقدام المتآمرين، مهاجماً من يتهمون المساجد بتبديد الكهرباء

خلال وقفة تضامنية لأهالي المختطفين بساحة التشريعي

بحر يدعو لتشكيل لجنة تحقيق فلسطينية مصرية لكشف تفاصيل اختطاف الشبان



دعا الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي إلى تشكيل لجنة تحقيق فلسطينية مصرية مشتركة للوقوف على كافة تفاصيل جريمة اختطاف الشبان الفلسطينيين من باص الترحيلات المصري، والعمل على كشف وفصح ومعاقبة مرتكبيها.

وقال بحر في كلمة له خلال الوقفة التضامنية التي نظمها أهالي المختطفين في ساحة المجلس التشريعي أن ما جرى بحق أبنائنا الأربعة في سيناء يشكل جريمة سياسية وقانونية وأخلاقية وإنسانية بكل المقاييس، ومحاولة خطيرة لجرّ واستدراج قطاع غزة والمقاومة الفلسطينية إلى شركاء فخّ مُحكم مفوض النوايا والأهداف.

وأكد بحر أن هذه العملية خطيرة تستهدف إحداث الوقعة بين الأشقاء الفلسطينيين والمصريين، وضرب وتطوير أي جهد جاد وحقيقي باتجاه إصلاح وتقويم مسار العلاقات الفلسطينية المصرية على المستوى الرسمي والشعبي.

ودعا السلطات المصرية إلى عمل كل ما من شأنه تحرير المختطفين الأربعة في أقصى سرعة ممكنة، كونها تتحمل المسؤولية الأمنية بحكم وقوع الجريمة على أراضيها، وذلك وفقا لكل الأعراف والقوانين وقواعد القانون الدولي

وطالب الأهالي السلطة الفلسطينية ممثلة بالرئيس عباس وحكومة التوافق والمجلس التشريعي ببذل كل الجهود للإفراج عن أبنائهم. ووجه الأهالي نداء استغاثة لكافة المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية بضرورة أخذ دورها تجاه حادثة اختطاف أبنائهم في سيناء، مؤكدين أنهم لن يتوقفوا عن مطالبة كافة الأطراف المعنية بالإفراج عن أبنائهم وتأمين عودتهم إلى ديارهم.

أن من واجب علماء الأزهر الشريف أن يوضحوا الموقف الشرعي تجاه عملية الاختطاف للقادة والمسؤولين في مصر والنظام الرسمي. بدورهم ناشد أهالي المختطفين السلطات المصرية بضرورة الإسراع في الكشف عن مصير أبنائهم وتأمين عودتهم سالمين، نظرا لأنهم دخلوا مصر بطريقة قانونية وشرعية وتم الاعتداء عليهم واختطافهم داخل الأراضي المصرية.

على لسان رئيسها النائب الدكتور النائب مروان أبو راس جريمة اختطاف الشبان من داخل الأراضي المصرية، معتبراها جريمة حقيقية تستوجب المتابعة والمحاسبة القانونية لفاعليها. وطالب أبو راس علماء الأزهر بتوضيح موقفهم من هذه الجريمة النكراء، وتوجيه الدعوة للمسؤولين في بلادهم بضرورة القيام بواجبهم وتحمل مسؤولياتهم في تأمين عودة المختطفين إلى أهلهم، مشددا على

والقانون الإنساني، وبحكم علاقات الجوار والأخوة في العروبة والإسلام. وأدان بحر بشدة موقف السلطة الفلسطينية في رام الله والسفارة الفلسطينية في القاهرة الصامت على الجريمة، والذي يثير الكثير من علامات الشك والارتياب، في وقت يفترض فيه أن تبذل فيه السلطة وسفارتها غاية الجهد من أجل ضمان تحرير المختطفين وعودتهم إلى أهلهم وديارهم سالمين. من جانبها أدانت رابطة علماء فلسطين

خلال حفل تخريج نظمته جامعة الأقصى بخان يونس

التشريعي يثمن الدور الريادي الكبير للجامعة ويهنئ القائد حسن سلامة بتخرجه



ضمن برنامجها المفتوح للأسرى وفي مقدمة الخريجين القائد حسن سلامة، داعيا الخريجين للاستمرار في طريق النصر والتحرير على درب من سبقوهم من جيل التحرير، مشيرا إلى أن المفاوضات لا تساوي إلا صفر كبير وهي سبب كل التنازلات والتراجع السياسي.

أن جامعة الأقصى قدمت ما يزيد عن 60 شهيدا من طلبتها للدفاع عن دينهم ووطنهم، كما حيا محافظة خان يونس التي قدمت 600 شهيد في معركة العصف المأكول. وثنى بحر الدور الريادي الكبير لجامعة الأقصى في تخريج أكثر من مائة أسير

على أن شعبنا سينتصر على المؤامرات التي تحاك ضده في غزة من حصار واغلاق معابر وقطع الرواتب ومشكلة الكهرباء، وخطف أبنائنا في مصر. وأبرق بالتحية لذوي الشهداء من طلبة جامعة الأقصى الذين نالوا الشهادة العليا قبل تخرجهم ووقوفهم بيننا اليوم، ملفتا

الأقصى "فوج الأسرى والمسرى" على ضرورة تطبيق ما تم التوصل إليه من تفاهات سياسية وفصائلية بناء على اتفاق 2005 وما تبعه من وثيقة الوفاق الوطني واتفاق الشاطئ. وأكد على وحدة فلسطين كاملة دون التنازل أو التخلي عن أي شبر منها، مشددا

أكد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن المجلس التشريعي يدعم المصالحة الوطنية القائمة على أسس الثوابت الوطنية ومراعاة مصلحة الشعب الفلسطيني العليا. وشدد بحر في كلمة له ألقاها خلال حفل تخريج الدفعة 21 من طلاب جامعة

النائب يوسف يدعو لانتخابات برلمانية ومجلس وطني جديد

أكد النائب في المجلس التشريعي حسن يوسف أن جلسات المجلس الوطني الفلسطيني غير شرعية وليست ملزمة للكل الفلسطيني، مشدداً أن المجلس سوف يكون تمثيلاً منقوصاً، وغير مخول بتاتا بمناقشة أي مسار يتعلق بالقضية الفلسطينية.

واعتبر يوسف في تصريح صحفي أن الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية هو الممثل الشرعي والوحيد المخول بمناقشة ملفات القضية الفلسطينية وخاصة الأمور التي تتعلق بالثوابت الوطنية، ونوهاً أنه المدخل الرئيسي لبحث كل قضايا الشعب ورسم سياسات جديدة من شأنها مواجهة العدوان الذي يتعرض له شعبنا.

وأشار يوسف إلى أن المدخل الأمثل لمعالجة القضايا الوطنية هو عقد الإطار القيادي المؤقت والمتفق عليه من جميع القوى، وليس عبر التفرد القائم الذي يقوده رئيس السلطة محمود عباس، مشدداً على أن هذا التفرد غير ملزم للشارع الفلسطيني وأن شرعية قيادة اللجنة التنفيذية المقبلة ستكون منقوصة ولا تعبر عن الجميع.

وحول إمكانية أن تسحب حركة حماس تفويض المنظمة بالمسار السياسي، قال يوسف إن حركته خولت المنظمة في اتفاق القاهرة ضمن منظومة متكاملة قائمة على العمل المشترك، غير أن رئيس السلطة أدار ظهره للاتفاق، بالتالي لم تبقى إلا شرعية الإطار القيادي الذي يضم جميع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية العاملة على الساحة، وفق قوله.

وأضاف: "لسنا ملزمين بأي نتائج سياسية تقوم بها السلطة منفردة ولا تتم مشاورتنا بها أو إطلاعنا عليها"، متهماً الرئيس عباس بالانقلاب على جميع ملفات المصالحة بما فيها الحكومة والتشريعي والإطار المؤقت.

واستهجن النائب يوسف فكرة انعقاد الإطار القيادي أو المجلس الوطني عبر الفيديو كونفرنس، كما أعلنت حركة فتح، معتبراً هذه الدعوة "محاولة لذر الرماد في العيون". واعتبر النائب يوسف أن "قضية بحجم قضيتنا تستوجب اجتماعات معمقة وذات جدوى وليس نقاشاً تلفزيونياً يتم خلال ساعة أو ساعتين، ولا بد أن يعقد الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير ضمن ظروف ومعطيات عادية وليس بهذا الشكل".

لجنة الداخلية والأمن تناقش الوضع الأمني في القطاع مع قادة الأجهزة الأمنية



وتبين أن أغلبهم مدفعيون من قبل أجهزة المخابرات في رام الله.

من جهتهم أكد الحاضرون من قيادات الأجهزة الأمنية على أن القطاع يشهد استقراراً أمنياً، كما استعرضت القيادات الأمنية أمام لجنة الداخلية والأمن الحالة الأمنية في القطاع.

وأكدت الأجهزة الأمنية على استمرارها في حمل الأمانة والقيام بالمهام المطلوبة منها رغم قلة الإمكانيات وصعوبة الوضع المالي والاقتصادي وانعدام الدعم اللوجستي الذي تحتاجه الأجهزة الأمنية للقيام بواجبها، إلا أنهم أكدوا أن الواجب يتطلب منهم توفير الأمن والاستقرار والهدوء لجميع أبناء شعبنا، مؤكداً التزامهم بتقديم الخدمة للمواطن الفلسطيني والمحافظة على أمنه وممتلكاته، وكذلك المحافظة على أمن المجتمع والمؤسسات الوطنية.

والحفاظ على حياة وأمن المواطنين رغم قلة الإمكانيات وتكرار سلطة رام الله ووزير الداخلية لهم.

كما أكد النائب الأشقر أن المحافظة على حياة الناس وأمنهم وممتلكاتهم هو أمر مقدس ولا يمكن التفريط به، ولا يمكن السماح بعودة الفتان الأمني بأي شكل من الأشكال.

وشدد على ضرورة تطبيق النظام والقانون على الخارجين والمحاولين العبث في مقدرات وممتلكات المواطنين، وعلى أن القانون يجب أن يطبق على الجميع وبدون استثناء.

وناقشت اللجنة مع قيادات الأجهزة الأمنية عدد من القضايا الأمنية أهمها آخر التطورات بخصوص قضية المواطنين المختطفين في مصر، ومتابعة التفجيرات الأخيرة والتي تم اعتقال المتورطين فيها

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي لقاء خاص مع قيادات بالأجهزة الأمنية في قطاع غزة ممثلين بمدير جهاز المخابرات العامة، ومدير جهاز الأمن الداخلي ومدير الشرطة الفلسطينية، لمناقشة الوضع الأمني في القطاع وذلك في مقر المجلس بغزة، بحضور رئيس لجنة الداخلية النائب اسماعيل الأشقر ومقرر اللجنة النائب مروان أبو راس، والنائب سالم سلامة، النائب يونس الأسطل، والنائب عاطف عدوان.

وافتح اللقاء رئيس اللجنة النائب الأشقر مثنياً دور الأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية في حفظ الأمن والمحافظة على حقوق الناس ومتابعة أمورهم، كما عبر عن تقديره لجميع منتسبي الأجهزة الأمنية لما يبذلوه من جهود كبيرة في خدمة وطنهم

بالتعاون مع الدائرة القانونية لجنة الصياغة تعقد ورشة عمل لمناقشة مشروع السجل العدلي



بعقوبة ثم يعود ذات المجرم لارتكاب جرم آخر وحيث إنه لا تتوفر لدى المحكمة سجلات أو قاعدة بيانات إلكترونية تبين حالة المتهم الجنائية وتعداد السوابق الجنائية لديه بحيث تسهل على القاضي الرجوع إليها قبل إصدار الحكم وبالتالي تغليظ العقوبة عند تحقق العود والتكرار، لذلك فإن تنظيم السجل العدلي الوطني يعد إنجازاً هاماً لمنظومة العدالة الجنائية. وفي ذات السياق عقدت اللجنة القانونية إجتماعاً لمناقشة مشروع قانون السجل العدلي وبعد الوقوف على الأسباب الموجبة للمشروع وقراءة مواد المشروع قراءة تفصيلية أوصت اللجنة بإحالة المشروع وتقديمه لجلسة المجلس التشريعي للمناقشة العامة تمهيداً لإقراره.

حسن السير والسلوك بات قديماً ولم يعد منسجماً مع التطورات الحديثة. وأشار المدهون إلى أن من الأهداف الرئيسية للمشروع تنظيم إصدار (شهادة عدم المحكومية) التي تفيد بأن صاحب المصلحة غير محكوم بجناية أو جنحة والتي تعتبر إحدى المسوغات الأساسية المشترطة لإبرازها عند التعيين في الوظائف العامة والخاصة وشرطاً لإنجاز العديد من المعاملات.

من جهته بيّن مدير الدائرة القانونية بالمجلس التشريعي أمجد الأغا أن المشروع المقترح يساهم في ضبط حالة العود لارتكاب الجرائم، والتي تعتبر ظرفاً مشدداً يترتب عنها تغليظ العقوبة على الجاني، حيث يحاكم المجرم

عقدت لجنة صياغة التشريعات التابعة للمجلس التشريعي بالتعاون مع الإدارة العامة للشؤون القانونية في المجلس ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون السجل العدلي المقترح من اللجنة القانونية بحضور أعضاء لجنة صياغة التشريعات وممثلين عن السلطة القضائية والنيابة العامة ووزارات الداخلية والعدل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وأكد رئيس لجنة الصياغة د. نافذ المدهون أن المشروع يكتسب أهمية كبيرة باعتباره يوفر البنية القانونية لتنظيم السجل العدلي الوطني المختص بإصدار الوثيقة الرسمية التي تعني بتسجيل الأحكام القضائية النهائية كافة، لا سيما وأن الإطار القانوني الناظم لمنح شهادات

اللجنة الاقتصادية تستمع لرئيس هيئة البترول

عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي مؤخرًا جلسة استماع لرئيس الهيئة العامة للبترول أحمد الشنطي بمقر المجلس بغزة، بحضور رئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان، وكل من النواب سالم سلامة، أحمد أبو حلبية، ومروان أبو راس.

واستمعت اللجنة لعدد من القضايا ذات الصلة منها كمية الوقود والغاز الطبيعي التي تدخل القطاع بشكل يومي، وآلية توزيع الغاز على المحطات والمعايير التي يتم بناء عليها توزيع الكميات المدخلة للقطاع، وكذلك كميات الوقود التي يتم منحها للمحطات الجديدة.

من جهته أوضح رئيس الهيئة العامة للبترول أحمد الشنطي أن كمية الغاز التي تدخل للقطاع 200 طن يوميا، يتم توزيعها بناء على دراسة احتياجات السوق للغاز، ملفتا أنه يتم مراجعة نسب التوزيع كل فترة زمنية وفق للكميات الواردة من الغاز والوقود للقطاع.

وفي نهاية اللقاء أكد النواب على ضرورة تعديل النسب المعمول بها من باب انصاف المحطات الجديدة ووضع آليات جديدة للتوزيع على المحطات بحيث تتناسب حصة كل محطة مع عدد المواطنين الذين تقدم لهم الخدمة.





آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد

"ميركل" والتوظيف الديني للخطاب

المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" ألمانية عنصرية، ونصرانية متطرفة تبغض الاسلام العظيم وتمقت أهله، وتحرض على وحدة العالم الاسلامي، وتحشد القوى لمهاجمة الاسلام وتشويه صورته الناصعة، "ميركل" اتبعت التوظيف الديني للخطاب الإعلامي بهدف خدمة سياستها ونهج بلادها، ولو فعل أي مسئول أو سياسي مسلم كما فعلت لاتهم على الفور بمعاداة السامية والعنصرية والتحريض... وغير ذلك من الاتهامات التي تلتصق عادة بالمسلمين دون وجه حق.

"ميركل" عبرت في تصريح مقتضب للصحفيين عن غيظها وحقدتها من الاسلام فقالت: "غدا سنخبر أطفالنا أن اللاجئين السوريين هربوا من بلادهم إلى بلادنا، وكانت "مكة بلاد المسلمين" أقرب إليهم". وأضافت في تصريحها المشؤوم: "غدا سنخبر أطفالنا أن رحلة اللاجئين السوريين إلى بلادنا، كانت كهجرة المسلمين إلى الحبشة، ففيها حاكم نصراني لا يظلم عنده أحد ابدا". انتهى الاقتباس.

وإن كانت "ميركل" قد عبرت بتصريحها هذا عن واقع العالم العربي والاسلامي الأليم، ونوهت عن مرارة هذا الواقع، وكيفية تعامل القائمين علي أمر المسلمين بتلك البلاد مع الأحداث التي حلت على بلادهم ومواطنيهم، بل ومن وحي التصريح نعلم أن "ميركل" أرادت أن تقول إن هؤلاء القائمين علي أمر المسلمين إنما هم جزء رئيسي وسبب مؤكد لتلك الأحداث والماسي التي يعانها المواطن العربي والمسلم.

الحقيقة المرة التي ينبغي الاعتراف بها أن واقع العالم العربي والاسلامي بات واقعا مؤلما للغاية لدرجة أن أبناء العرب والمسلمين في عديد البلدان باتت أقصى طموحاتهم أن يهاجروا للغرب، وذلك بفعل الممارسات القاسية التي يلاقونها في بلدانهم المنكوبة بحكامها وسياساتهم القمعية كسوريا والعراق وغيرها من بلاد العرب والمسلمين.

ألمانيا تتغنى بالإنسانية والحضارة والقيم، غير أن مستشارتها استغلت الحاجات الإنسانية للاجئين السوريين والعرب عموماً استغلالاً غير سليم وليس بريء على الإطلاق، ويتنافى مع مبادئ أوروبا التي تمثل ألمانيا جزءاً رئيسياً منها، كما أنها تتنافى من حيث المبدأ مع القيم الإنسانية والعدالة والمساواة التي طالما حاولت ألمانيا تسويقها وتصديرها للعالم.

ألمانيا ليست الدولة الوحيدة التي تستقبل اللاجئين السوريين، فهناك ملايين اللاجئين نزحوا إلى تركيا قدمت لهم رئاسة الجمهورية والحكومة والمؤسسات التركية كل مقومات الحياة ولبت حاجاتهم الإنسانية، غير أنها لم تزايد عليهم ولا على دولهم التي لجأوا منها على الرغم من سوء زعماء وأنظمة تلك الدول، والتزمت تركيا وشعبها الأصول الإنسانية والأعراف الدولية المعروفة في حالات الكوارث الإنسانية ومساعدة الفارين هرباً من الموت أوقات الأزمات.

لا يجوز لألمانيا ومستشارتها استغلال الظروف الإنسانية بشكل سيء بهدف القدر في عقيدة الاسلام وأخلاق أهله، "ميركل" لم تعي الأسباب التي دفعت المسلمين الأوائل للهجرة للحبشة، وهي لم تقدر الظروف التي دفعت لاجئي سوريا للهروب منها، الأمر الذي يتنافى مع سمات القيادة والقيم الإنسانية.

متى يفقه قادة العرب والمسلمين الدرس جيداً، ولا يسمحوا للمستشارة الألمانية ولا غيرها بالمزايدة على المواطنين العرب والمسلمين، ومتى تعود للإنسان العربي كرامته وهيبته المفقودة منذ زمن؟، أعتقد أن هذا لن يحدث إلا بوصول أصحاب العقيدة الصحيحة والانتماء الحقيقي للإسلام لسدة الحكم في بلدان العالم العربي والاسلامي، وحينها فلن يجرأ أحد على النيل من قيمنا وأعرافنا ولن ينال أحد من إرثنا الحضاري والتاريخي.

"تكريس للأحادية ومخالفة للتوافق الوطني"

د. بحر: تعيين الشوا رئيساً لسلطة النقد باطل قانوناً

لسنة 1997م وتعديلات.

ولفت بحر إلى أن هذه الخطوة تدور في إطار سلسلة الخطوات الانفرادية التي كرسها السيد عباس على مدار السنوات الماضية، مشيراً إلى أن السيد عباس يتعامل مع كافة القضايا الوطنية وشؤون السلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني بشكل أحادي انفرادي بعيداً عن نصوص ومنطوق القانون الفلسطيني من جهة، وروح وتفاهات واتفاقات المصالحة والتوافق الوطني من جهة أخرى.

وشدد بحر على أن الولاية القانونية والدستورية للسيد عباس قد انتهت في منصب الرئاسة، وأن استمراره في رئاسة السلطة الفلسطينية يعتبر اغتصاباً للسلطة، ما يعني أن كافة القرارات والمراسيم الصادرة عن السيد عباس باطلة.

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن قيام السيد محمود عباس بتعيين السيد عزام الشوا محافظاً لسلطة النقد الفلسطينية باطل حسب نصوص القانون الأساسي الفلسطيني.

وأشار بحر في بيان صحفي أصدره أمس إلى أن النص القانوني يقضي بأن تعيين محافظ سلطة النقد يجب أن يتم عبر مرسوم من رئيس السلطة الفلسطينية، ويصادق عليه المجلس التشريعي الفلسطيني، ما يعني أن تعيين الشوا محافظاً لسلطة النقد غير قانوني على الإطلاق كونه لم يحظ بمصادقة المجلس التشريعي، وهذا امعانا من السيد محمود عباس في مخالفة أحكام القانون الأساسي وقانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2)

التشريعي يزور موظف بلدية غزة المعتدى عليه ويندد بالحادثة ويدعو لمعاقبة المعتدين



المحلية حول الحادثة، ومنوها لضرورة تحري الدقة والصدق قبل نشر الأخبار. وتقدم الوفد بالشكر لأطباء مستشفى الشفاء الطبي وطواقم العاملين بها لجهودهم في تقديم الخدمات الطبية للموظف بدوان، متمنين له الشفاء العاجل.

المعتدين والجناة وإنزال أشد العقوبات بحقهم.

وأكد بحر أن موظفي البلديات لهم احترامهم في المجتمع الفلسطيني لأنهم يقدمون خدمات جليلة للشعب الفلسطيني، رافضاً ما يشاع في بعض وسائل الاعلام

زار وفد برلماني برئاسة د. أحمد بحر موظف بلدية غزة حسام بدوان المعتدى عليه مؤخراً، واطلع الوفد على الوضع الصحي للمجني عليه من خلال الاستماع للأطباء القائمين على تقديم العلاج له، منددين بالحادثة ومطالبين بمعاقبة



■ سكرتير التحرير

نزار حسن أبو جزر

■ هيئة التحرير

حسام علي أبو ججوح - محمد عطية الحميدة

■ مدير التحرير

ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني



+970 8 2829016



+970 8 2827037



plc.gov.ps



plc.gaza



plcmedia



info.plc@gov.ps